

مشهد رياضي سياسي تشتبك فيه الأحزاب المغربية

الطالب العلمي

سياسي يواجه خصومه بالكلمات



● حزب الأحرار يدافع عن العلمي، معلنا رفضه لما يسميه "الاستغلال السياسي للرياضة" من طرف حزب العدالة والتنمية والمتعاطفين معه، كما يؤكد رئيس الحزب عزيز أخنوش الذي انتقد تسييس المجال الرياضي.

● حزب الأحرار يدافع عن العلمي، معلنا رفضه لما يسميه "الاستغلال السياسي للرياضة" من طرف حزب العدالة والتنمية والمتعاطفين معه، كما يؤكد رئيس الحزب عزيز أخنوش الذي انتقد تسييس المجال الرياضي.

محمد مامونتي العلوي

صحافي مغربي

تعرض رشيد الطالب العلمي، وزير الشباب والرياضة المغربي، وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، لانتقادات ساخرة، بسبب تصريحاته حول إقصاء المنتخب الوطني من كأس أفريقيا للأمم، بعد ما ربط، خلال جلسة في البرلمان، تضييع اللاعب حكيم زياش لضربة جزاء بـ"التقواس"، وهي مفردة باللهجة المحلية تعني "النحس والعين" التي أصابت اللاعب المغربي في لحظة حاسمة، معيبن عليه اللجوء إلى هذا التفسير الغيبي وهو ينتمي إلى مشروع سياسي ليبرالي حداشي.

وتبريرا لما حدث، اتهم العلمي الخصوم بتحويل النقاش، حيث قال لهم "إنكم تنتظرون كعادتكم الفرص لتتلاذوا بهزيمة خصومكم، وهذه ليست بثقافة المغاربة، فكلما أصاب شخص مكرهها ما، فإن المغاربة يهبون لمؤازرته والتخفيف من وقع المصيبة عليه، أما المتلذذون، فيجدون لذتهم في المتاجرة بالأم شعوب".

سر يعرفه الجميع

للعلمي تجربة سياسية زاخرة، حيث بدأ مشواره السياسي عمليا من مسقط رأسه مدينة تطوان شمال المغرب إذ انتخب بنفس المدينة في عام 1992، عضوا ثم نائبا لرئيس الجماعة الحضرية سيدي المنصوري، كما شغل عضوية المجموعة الحضرية ورئاسة لجنة المالية والميزانية بكل من الجماعة والمجموعة، وعضوا بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بولاية تطوان وبالمجلس الإقليمي، مستندا على تصنيف أكاديمي متين بعدما حصل على دكتوراه في التدبير والمالية، تخصص المالية المحلية، من جامعة نيويورك بالولايات المتحدة الأميركية، وبهذه العقلية في التدبير والمقاولاتية يعمل على مقاربة العمل السياسي.

البيض يقول إن العلمي يتمتع بقوة غير مرئية جعلته مؤبدا في الحكومات المتعاقبة، إذ لا يكاد يخرج من وزارة حتى يتولى أخرى لنحو خمسة عشر عاما، ويعلق جل المتابعين للشأن السياسي بأن هذا السياسي يدبر موقعه الوزاري بنهج شعبي يفتقر إلى التحليل الموضوعي

بالكاد ابتعد هذه السنة خطوة واحدة عن الستين من العمر. لكنه يعتبر واحداً من بين أنشط السياسيين المغاربة داخل حزبه "التجمع الوطني للأحرار". ما أهله ليكون وزيرا للصناعة والتجارة



العلمي يعتبر واحداً من بين أنشط

السياسيين المغاربة، ما أهله

ليكون وزيرا للصناعة والتجارة

والاتصالات اللاسلكية، ووزيرا

مندوبا للشؤون الاقتصادية، ثم

رئيسا لمجلس النواب، وما هو الآن

وزيرا للشباب والرياضة

سواء أكان في الأغلبية أو المعارضة لأن البرلماني هو من يراقب الوزير بمقتضى الدستور وشرعية الانتخاب، وليس العكس. اتركونا ساكتين فنحن إذا تحدثنا سنقول كلاما لن يعجبكم".

ولم يستكف عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، معتبرا أن حزب العدالة والتنمية، إنما يسعى عبر التشكيك في المؤسسات السياسية والمنتخبين والبرلمان إلى تخريب البلاد. تصريح العلمي زاد من حدة التوتر مع حزب العدالة والتنمية، ليتساءل سليمان العمراني نائب أمين عام حزب العدالة والتنمية "لماذا إذن أنتم باقون في حكومة يقودها حزب بالمواصفات التي ذكرتم؟ ولماذا تبقى هذه الحكومة أصلا؟ شيء ما ليس على ما يرام. نريد معرفة هل هذا موقف شخصي رغم خطورته أم هو موقف الحزب؟ لا بد من الوضوح".

وفي إطار تشويقي رد العلمي قائلا إن "التجمع يتوفر على مسار الثقة وعلى أرضية تم التوافق عليها، وهي أرضية تنطلق من الديمقراطية الاجتماعية التي تعزز روح المبادرة الفردية والحرية وتنظيم الأسواق"، مشيرا إلى أن "الحزب يتوفر على مشاريع بديلة ستغير حياة المغاربة إلى الأفضل".

ما لم يعجب العلمي أن يدخل غريمه في السياسة على خط لعبة الكرة ذات الشعبية الطاغية، فهذا الأمر قد يغير من قناعات البعض وسلوكه السياسي خصوصا الشباب. لكن ما لا يدريه الوزير أن الشباب مرتبط بالرياضة كلعبة لا بالوزارة كوظيفة سياسية.

آراء حسب الأجواء

يكيف العلمي آراءه حسب موقعه ومصالحه الحزبية كعضو فعال في التجمع الوطني للأحرار، ففي مرحلة كان فيها حزبه يتفاوض مع العدالة والتنمية للدخول إلى الحكومة بعد انسحاب الاستقلال نهاية العام 2013، واكتفى هو بمنصب رئيس مجلس النواب مؤقتا، نفي أن يكون أي حزب بالمغرب له صبغة أيديولوجية قاتلا إن المطلوب من الأحزاب هو التدبير والتنمية، والمتمسك بها بشكل أعمى بات متجاوزا، وهل تحتاج التنمية إلى أيديولوجيا؟

وبقدرة قادر تغير منطق التحليل لدى الرجل معتبرا بالأيديولوجيا بشكل أعمى بات متجاوزا، ما يحكم النظام العالمي ككل ليس الأيديولوجيا وإنما تحديات التنمية، مثل التحول الديموغرافي وتكنولوجيا المعلومات والتواصل، ومخاربات الفقر وإشكالية المياه والطاقة والتشغيل.

لكنه في مناسبة أخرى سجل أنه من باب الديمقراطية الاجتماعية، ومن خلال الأيديولوجيا التي يرتكز عليها حزبه، بأنه لا يرى أبعد من نفسه، بل قال "أرى كيف تتطور الخارطة الجيوسياسية، وكيف يمكن للمغرب أن يتموقع فيها مستقبلا باطره ومواطنيه".

وعندما اقترب من رئاسة مجلس النواب في العام 2014، قال "إن وصولي إلى منصب مع الدينامية الجديدة قد يشكّلان دفعة أخرى لتحسين صورة المؤسسة، وسنعمل سويا من أجل

ابتكار آليات لفعل ذلك"، لكنه بعدما ترك منصبه والتحاقه بوزارة الرياضة، لم تتغير الصورة، فلأزالت نفس العقليات والسلوكيات طاعة الأمر الذي أحر البت في العديد من القوانين التنظيمية، رغم أنه قال آنذاك إنه "يجب أن تكتب لها البرلمانية لم يذهب بعيدا في إعادة النظر فيها بشكل جذري إنقاء للخصومات وكل أشكال التصادم، ولو أنه أكد أنها "عمل يتعين على فعله ولو دعت ثمنه غضبا من أشخاص معينين".

وهو لا يتوانى في سبيل تحقيق أهدافه السياسية والاستثمارية ولا يقبل أن يقف في طريقه أي شيء حتى وإن دعا إلى إجراء تعديل على بعض فصول الدستور، معتبرا أن بعض السياسيين لا زالوا لم يستوعبوا مضمون الدستور الذي أقره المغرب قبل حوالي ثمان سنوات.

عكس ما هو معمول به في الأحزاب الأخرى يقول العلمي "إن لدينا القناعة المطلقة بأن لا مكانة لعيد شخص أو صناعة زعيم"، وحتى لا يقال إنه مثل خصومه يستغل العمل الاجتماعي لأهداف سياسية يؤكد أن حزبه يمارس العمل الاجتماعي بكل شفافية بفضل مساهمات مناضليه ومناضلاته ومغاربة أحرار يريدون الخير لهذا البلد، وليس مثل البعض"، وهنا يقصد العدالة والتنمية.

لكن كل هذا لا يلغي أن الوزير التجمعي مطالب بالرد على قضية التهرب الضريبي، بعدما قضت المحكمة الإدارية بالرباط ابتدائيا بإدائته لكونه لم يؤد حوالي مليار و200 مليون سنتيم، لفائدة الخزينة العامة للمملكة عن شركته التي تحمل اسم "تورفي كوير"، وذلك بعدما رفع ضده الخازن العام للمملكة نورالدين بنسودة دعوى قضائية، وبعد التخفيض القانوني رفض تادية 800 مليون سنتيم، والتي رفض تقديمها بدعوى التقادم.

وبعد عامين من هذه الواقعة المعروضة أمام المحاكم لزال العلمي يقوم بمهامه داخل الحزب والوزارة وكان شيئا لم يقع، مدافعا عن امتيازاته كرجل أعمال وسياسي تحت مظلة حزب بريد أن يتكسح الانتخابات المقبلة في القري والمدن، وعلى اعتبار أن التهرب الضريبي ضرب لبسدا التكافؤ والعدالة الاجتماعية، فالمفارقة تكمن في أن الوزير عثر عن أسفه بشأن هجرة الأدمغة التي تبني الأوطان والمجتمعات، قائلا إن "الإحساس بعدم وجود عدالة اجتماعية يدفعنا إلى الإحباط".

والسؤال الذي يطرحه الجميع هل ستكون هناك فرصة للمكاشفة والمصارحة، بعدما أكد العلمي أنه "يجب علينا التوقف للاعتراف بالخطأ في كل مرة فشلنا فيها، وأن تكون لنا الشجاعة، كمغاربة، للتشبت أيضا بما نجحنا فيه؟".

